المخاطر التي تواجه الصيرفة الإسلامية

أولا.تعريف المخاطرة في اصطلاح الفقهاء : قال ابن العابدين ":الخطر هو الإشراف على الهلاك"، وقال العدوي عن الخطر والغرر ":هما لفظان مترادفان بمعنى واحد، وهو ما جهلت عينه. وقيل: ماتردد بين السلامة والعطب"

و في الحديث الذي رواه أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الحصاة، وعن بيع الغرر .والغرر في اللغة هو الخطر، وهو الخداع الخطر والخديعة، و تعريض المرء نفسه أوماله للهلكة، وفي **الاصطلاح الفقهي**: الغرر ما يكون مستور العاقبة وهو ما تردد بين أمرين ليس أحدهما أظهر. والغرر ينفي عن الشيء– كما قال ابن رشد – أن يكون معلوم الوجود معلوم القدر مقدوراً على تسليمه.

ثانيا. تعريف إدارة المخاطر : تعرف إدارة المخاطر بأنها "تلك العملية التي يتم من خلالها رصد المخاطر، وتحديدها، وقياسها، ومراقبتها، والرقابة عليه، و ذلك بهدف ضمان فهم كامل لها والاطمئنان بأنها ضمن الحدود المقبولة، والإطار الموافق عليه من قبل مجلس إدارة المصرف للمخاطر".

لهذا يجب أن تكون عملية إدارة المخاطر شاملة
ومتكاملة تغطي كل الإدارات والأقسام التابعة للبنك حتى يكون هناك إدراك ووعي بهذه الإدارة.

ثالثا. أنواع المخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية: يعد الالتزام **بالضوابط الشرعية** من أهم خصائص المصارف الإسلامية ، وهو من الأهمية بحيث إذا لم تتقيد به إدارات المصارف فإنها تفقد صفتها الأساسية التي تميزها من المصارف التقليدية. لذا فإن معيار الالتزام بالضوابط الشرعية يعد من أهم معايير تقويم أداء المصارف الإسلامية. وفيما يلي سنعرض كل نوع من هذه **المخاطر**:

1.مخاطر الائتمان : تعرف مخاطر الائتمان بوجه عام بأنها المخاطر الناشئة عن احتمال عدم وفاء أحد الأطراف بالتزاماته المتعهد بها مما يؤدي بالبنك

إلى الوقوع في الخطر ومن المتوقع أن تكون مخاطر الائتمان مرتفعة في صيغتي المضاربة والمشاركة بسبب مشكلة عدم تماثل المعلومات، ويشار إلى هذا النوع من مخاطر الائتمان بأنه "خطر ضياع رأس المال، "وقد يؤدي خطر الائتمان إلى خطر الامتثال للشريعة.

2.مخاطر السوق :تنتج مخاطر السوق من تقلبات في معدلات الربح وأسعار الأسهم ومعدلات صرف العملات.

3. مخاطر معدل الربح : هي مخاطر على العموم تكبد المصارف الإسلامية خسارة مالية نتيجة لعدم تطابق في حصة الربح على موجودات المصارف وحسابات الاستثمار المطلقة. إن توزيع الربح لحسابات الاستثمار المطلقة يكون بناءا على اتفاقيات تقاسم الأرباح عامة.

4. مخاطر أسعار الأسهم :مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيم العادلة لأسهم حقوق الملكية نتيجة للتغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم وقيمة كل سهم على حدة .وينتج عنها التعرض لمخاطر أسعار الأسهم من محفظة الاستثمار، وتدير المصارف الإسلامية عامة هذه المخاطر من خلال تنويع الاستثمارات حسب التوزيع الجغرافي والتركز الصناعي.

5. مخاطر السيولة: وتتمثل في عدم توفر السيولة الكافية لمتطلبات التشغيل أو للوفاء بالتزامات المصرف. وتكون هذه المخاطر أكثر شدة في المصارف الإسلامية نظرا للأسباب التالية: إن المصارف الإسلامية لا تستطيع الاقتراض بفائدة لتغطية احتياجاتها للسيولة عند الضرورة، ولا تستطيع بيع الديون مبدئيا إلا بقيمتها الاسمية، إضافة إلى عدم قيام المصارف المركزية بدور المقرض الأخير للمصارف الإسلامية كما هو الحال بالنسبة للمصارف التقليدية، ومن ثم فإن معظم الودائع في المصارف الإسلامية هي ودائع في الحسابات الجارية.

6. مخاطر التشغيل :هي المخاطر الناتجة عن الأخطاء البشرية، المهنية أو التقنية سواء كانت متعمدة أو غير متعمدة ، قد تكون أعلى في البنوك الإسلامية نتيجة التعقيدات في الشريعة الإسلامية وتتضمن المخاطر القانونية.

7. مخاطر تتعلق بصيغ التمويل الإسلامية :وهي المخاطر الناتجة عن تباين آراء الفقهاء حول تطبيق هذه الصيغ، فتنشأ مخاطر الالتزام بالشريعة الإسلامية عن الإخفاق في الالتزام بقواعد الشريعة الإسلامية

ومبادئها، وهي بالتالي مماثلة لمخاطر السمعة والمصداقية. ولهذا توفر المصارف الإسلامية وحدات أنظمة و أدوات تحكم تشمل هيئة الرقابة الشرعية الخاصة بكل وحدة وهذا لتأمين الالتزام بجميع قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية.

8. المخاطر التجارية المنقولة :وهي المخاطر التي تحول إلى المساهمين أي مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية من أجل حماية أصحاب حسابات الاستثمار من تحمل بعض المخاطر أو كل المخاطر التي يكونون معرضين لها بموجب عقود المضاربة،هي أيضا المخاطر التي تنشأ عند تحقيق المصرف لمعدل عائد يقل عن المعدل السائد في السوق، لذلك فإن البنك أو المؤسسة قد تتنازل عن جزء من نصيبها أو كل نصيبها من الأرباح لصالح أصحاب الودائع من أجل المحافظة على معدل أرباح يحمي البنك من مخاطر سحب المودعين لودائعهم إلى حيث العائد الأعلى.

رابعا. الأساليب المتبعة لإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية:

تتبع البنوك الإسلامية كغيرها من البنوك الأخرى مجموعة من الطرق والأساليب للتقليل من حدة المخاطر التي يمكن أن تواجهها، وفيما يلي أهم الأساليب التي تعتبر فعالة في عملية إدارة المخاطر:

1. **الالتزام بالوعد** :الرأي الراجح بين الفقهاء هو جواز إلزامية الوعد، لأن فيه مصلحة، وأن ذلك يعفي أطراف العملية التمويلية من الخسارة وإلحاق الضرر، ويزيد الثقة في المعاملات. ويجوز لدائرة إدارة المخاطر أن تطبق مسألة إلزامية الوعد في العقود المختلفة.
2. **التصكيك و صناديق الاستثمار** :والهدف منها مراعاة عدة أمور أهمها:

* تقليل مخاطر الاستثمار وتوزيعها من خلال تعدد منافذ الاستثمار.

* التخلص من التركيز الشديد في التمويل قصير الأجل المسيطر على أعمال المصارف الإسلامية.

3. **تنويع الاستثمار وتوزيعه** :فللتخفيف من حدة المخاطر على البنوك الإسلامية القيام بتنويع محفظتها الاستثمارية و توزيع استثماراتها على عدة قطاعات ومناطق جغرافية وفئات مختلفة من الزبائن.

4. **غرامات التأخير** :أي تغريم المدين المماطل على الدفع بقدر تخلفه عن السداد في الأجل، وهي وسيلة ردع تمنع المماطلة ولا تقع في الربا المحرم.

5. **تطوير وسائل تسيير الأخطار ونقلها:** كالتأمينات التكافلية ،وتوريق حقوق ملكية الأسهم، واللجوء إلى عقود السلم والاستصناع....

6. **أخذ ضمانات حقيقية** :وذلك لمواجهة الحالات الخاصة مع مراعاة أحكام الشريعة الإسلامية في هذا الجانب.

7. **الالتزام و الخضوع لمعايير الرقابة الدولية بازل (I،III،II)**: وخلاصة لما سبق يمكن للبنوك الإسلامية استخدام عدة أساليب مثل العقود المبنية على خيار الشرط أو الوعد الملزم والعربون وغير ذلك مما هو في إطار المباح شرعا من العقود والشروط، مع استخدام ما هو مباح من الأساليب المستخدمة في البنوك التقليدية الابتعاد عن المحرم شرعا من هذه الوسائل مثل: مبادلة أسعار الفائدة القائم على الربا الديون والمستقبليات،و الخيارات وغير ذلك.